الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

22 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السديس يدشن عربات مساندة لكبار السن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1925390

دشن معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس العربات الجديدة المخصصة لكبار السن، بالمسجد الحرام.
وأكد معاليه أن هذه العربات تأتي خدمة لكبار السن لكي يؤدوا مناسكهم بكل يسر وسهولة، وفق تطلعات القيادة الرشيدة - حفظها الله - في تقديم أرقى الخدمات لضيوف الرحمن وخصوصا كبار السن.
منوهاً معاليه باستمرارية تطوير منظومة الخدمات المقدمة واستخدام أحدث التقنيات والأنظمة الذكية لخدمة قاصدي المسجد الحرام بما يتوافق مع رؤية الرئاسة التطويرية 2024، الرامية إلى الوصول لأعلى معايير الجودة في خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما، سائلا الله - عز وجل - أن يبارك في الجهود.

انعقاد الملتقى الأول لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1925393

عقد المجلس الفرعي التخصصي لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة بالمملكة امس الملتقى الأول لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لبحث الاحتياجات التي تتطلبها الجمعيات ، وتحديد المعوقات التي تواجهها ووضع الحلول المناسبة ، وذلك ، في فندق مداريم كراون بالرياض ، وبمشاركة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجلس الجمعيات الأهلية، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ، وحضور ممثلين عن 31 جمعية متخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف مناطق المملكة.
وبدأ الملتقى بكلمة ترحيبية بالضيوف المشاركين ألقاها رئيس المجلس عبدالرحمن بن سالم السيف وقال " إن المبادئ الأساسية للمجلس الفرعي التخصصي لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة جاءت منسجمة مع الرؤية الوطنية للمملكة التي دعت إلى مأسسة العمل الخيري ، وتنظيمه وسن لوائح تنظيمية له، وتطبيق معايير الحكومة للقطاع غير الربحي مما يضفي عليه الشفافية ، ويعزز مصداقيته ويساهم بديمومته ، ورفع إنتاجيته وكفاءته لخدمة المستفيدين من الجمعيات والمنظمات الخيرية . وفق عمل مؤسسي منظم ينعكس على تجويد حياة المستفيدين.
وأضاف السيف إن اجتماعنا هذا يعد اللبنة الأولى للمضي قدما بالمجلس نحو العمل المؤسسي والإداري .. ونحن هنا لتحقيق رؤية المجلس ليكون قطاع ممكن لمجتمع حيوي، يؤدي رسالته التكاملية من خلال تضافر الجهود، وإشراك جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة بالمملكة في اتخاذ القرارات التي تسهم في تطوير وبناء قدرات تلك الجمعيات، حيث نسعى من خلال الملتقى لتحقيق تطلعات الحكومة الرشيدة وتوفير أقصى سبل الرفاة والحياة الكريمة للمستفيدين ، وتمكينهم من خلال برامج بناءة تسهم بفعالية في تجويد حياتهم ودمجهم في المجتمع.
مهيباً بدور الحضور في تحقيق الأهداف المأمولة من المجلس ، وبذل المزيد من الجهود والابتكارات والتوصيات ذات الأثر الأعمق التي ترسخ أعماله .. وتحقق النمو والازدهار له . وأن يكون مظلة للمبادرات الاجتماعية التي تنفذها

الجمعيات المعنية، وتفعيل دورها لخدمة المستفيدين، وتحسين الأداء وتطوير أنظمة العمل في الجمعيات المتخصصة، واستحداث برامج لتفعيل دور الجمعيات. إضافة إلى تمثيل جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة داخل وخارج المملكة.
تلا ذلك عرض تعريفي عن مجلس الجمعيات الأهلي قدمه الأمين العام للمجلس الدكتور سلمان المطيري، وعرض تعريفي آخر عن المجلس الفرعي التخصصي لذوي الإعاقة بالمملكة قدمه الأمين العام الاستاذ محمد الحمالي، وثالث عن المنصة الوطنية للتبرعات " تبرع " قدمه الاستاذ صالح العمري.
وتخلل الملتقى ورشتي عمل لتحديد التحديات والاحتياجات والمتطلبات لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والتعليم والإسكان والرياضة والموارد البشرية والحلول المناسبة بالإضافة إلى الفرص المشتركة بين الجمعيات التخصصية والوسائل المناسبة لدعمها.

بالأغلبية.. قرار لتقديم محفزات إضافية لتصدير المنتجات الوطنية للأسواق العالمية

الشورى يطالب بمراجعة تشفير الدوري وتعزيز الرقابة المالية على الأندية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1925381

طالب مجلس الشورى صندوق التنمية الصناعية السعودي وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المبادرة في إعداد قائمة بالمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية التي تدعم تحقيق أهداف رؤية المملكة، داعياً في قراره الصندوق إلى التنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لوضع خطة إحلال لوظائف الخبراء بالصندوق مع تكثيف الجهود على برامج التدريب والتأهيل للموظفين السعوديين، والاستفادة من الخبرات السعودية بالشركات الصناعية الكبرى، كما تضمن قرار المجلس تمكين الصندوق من الحصول على الدفعات المكملة لرأس المال المعتمد له، للوفاء بخطة الصرف للقروض المعتمدة.

تصدير المنتجات الوطنية

ووافق مجلس الشورى خلال الجلسة العادية السابعة عشرة من أعمال السنة الثانية للدورة الثامنة التي عقدها أمس الثلاثاء برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ، على قرار يتضمن قيام وزارة الصناعة والثروة المعدنية بتكثيف الجهود لتنمية قطاع الصادرات من الصناعات الوطنية وتقديم محفزات إضافية جاذبة تستهدف تصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية بكفاءة وفعالية.

ودعا المجلس في قراره وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة لتقديم الدعم المباشر في تسعير اللقيم من طاقة ومواد أولية للصناعات التحويلية والتي تعتمد على المخرجات المحلية للصناعات الأساسية والتعدينية على النحو الذي يعزز ويمكّن قيامها، وتشجيع تأسيس واستقطاب الشركات الهندسية الصناعية التي تسهم في تكوين الترابط بين المصانع المحلية لإنتاج منتجات نهائية جديدة.

كما تضمن قرار المجلس مطالبته الوزارة بتشجيع قيام الصناعات المساندة مثل سبك وقولبة المعادن والصناعات المرتبطة بها وتقديم الحوافز الممكنة، إضافة إلى العمل مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد وفتح مناطق تخزين ومناولة جمركية إضافية خاصة بالإيداع وإعادة التصدير في داخل المناطق والمدن الصناعية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

لربط المناطق والمدن الصناعية التي تقع في نطاق شبكة الخطوط الحديدية بالشبكة وإيصال خدمات النقل والشحن بالقطارات لها.

جودة النقل التلفزيوني

وفي شأنٍ آخر، وافق مجلس الشورى في قرارٍ له على قيام وزارة الرياضة برفع مستوى جودة النقل التلفزيوني ومراجعة تشفير دوري كأس الأمير محمد بن سلمان للمحترفين بما يليق ويرتقي لمسمى المسابقة، وتحسين بيئة الأندية الرياضية لتناسب حضور ومشاركة الأسرة، وطالب الشورى وزارة الرياضة بالإسراع في إعادة تشغيل مستشفى الأمير فيصل بن فهد للطب الرياضي بالشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز إجراءات الرقابة المالية على الأندية الرياضية وحوكمة مصروفاتها ومديونياتها، وتفعيل إجراءات المحاسبة القانونية للمتسببين بمديونياتها وفق النظام، وقيام الوزارة بالشراكة مع القطاع الخاص بدراسة إنشاء ملاعب وصالات رياضية بطريقة (الإنشاء – التشغيل – التحويل)، كما دعا المجلس في قراره الوزارة بالإسراع في إصدار استراتيجيتها الشاملة للقطاع الرياضي، وهي توصية إضافية تقدم بها عضوا المجلس الدكتور فهد التخيفي، واللواء علي آل الشيخ، وتبنتها لجنة الثقافة والرياضة في تقريرها.

بيانات الذكاء الاصطناعي

وأكد مجلس الشورى على دعم الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بتوفير مواقع مناسبة لمراكز البيانات تتوافق مع المعايير العالمية وتحقق المتطلبات الأمنية، ومطالبة الهيئة بالإسراع في استكمال الضوابط المتعلقة بتطوير التطبيقات الخاصة بالذكاء الاصطناعي واستخداماتها، و دعا المجلس الهيئة بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة العمل على تطوير رأس المال البشري وإعداد المعايير المهنية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي وقياس التقدم في ذلك، وهي توصية إضافية مقدمه من عضو المجلس الدكتور ناصر طيران تبنت اللجنة لجنة الثقافة والرياضة مضمونها.

الإمدادات المائية

ووافق مجلس الشورى على قرار لدعم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع تأمين المتطلبات الأمنية الخاصة بحماية أصول منظومات الإنتاج وأنظمة النقل التابعة للمؤسسة، بما يضمن أمن الإمداد المائي، ومطالبة المؤسسة في ذات القرار بالعمل على زيادة نسبة توظيف المرأة، في القطاعات الإدارية والفنية الملائمة.

معالجة التجارة الدولية

وأعاد مجلس الشورى للجنة التجارة والاستثمار تقريرها بشأن مشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، بعد الاستماع لعدد من المداخلات التي أبداها أعضاء المجلس حيال مشروع النظام ومنح اللجنة مزيدًا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة لاحقة.

وكان مجلس الشورى قد وافق في مستهل جلسته على تعديل الفقرة (1) من المادة (الخامسة والأربعين) من الميثاق العربي لحقوق الانسان، وذلك بعد اطلاعه على عرض بشأنه من لجنة حقوق الانسان يتضمن ما توصلت إليه اللجنة من توصيات بعد دراستها للتعديل تلاه أمام المجلس رئيس اللجنة الدكتور هادي اليامي.

النيابة العامة توجه بانشاء وحدات لجرائم الاحتيال المالي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 جماد اول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/765753

أصدر معالي النائب العام رئيس مجلس النيابة العامة الشيخ سعود بن عبدالله المعجب قراراً بإنشاء وحدات متخصصة للتحقيق في جرائم الاحتيال المالي.

يأتي هذا الغرض حرصاً من النيابة العامة على التصدي للجرائم المالية بشكل مباشر ودقيق، وإيماناً منها بخطر هذه الجرائم على اقتصاديات الأفراد والمجتمع، والحوكمة الجزائية في الإجراءات المتخذة من خلال تخصيص وحدة مستقلة تعنى بهذا الأمر وتقوم على معالجة كافة قضايا الاحتيال المالي خصوصاً المنظم منها والمدار عبر شبكات عابرة للحدود.

ويأتي تشكيل هذه الوحدات من متخصصين في جرائم الاحتيال المالي من أعضاء النيابة العامة الذين تلقوا برامج تدريبية علمية وعملية في مجال التحقيق مثل هذه الأنماط الإجرامية وأساليبها، وسبل تتبع الجناة والأموال التي يتم سرقتها عن طريق الاحتيال، كما تسعى النيابة العامة بهذه الخطوة للوصول إلى مستهدفاتها الرئيسية في الحد من الجريمة في المملكة، والمشاركة العدلية مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق الأمان والاستقرار للتعاملات المالية وحمايتها من كل الأشكال الإجرامية.

رؤية المملكة.. وتحدي البطالة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2091785

أكدت الإحصائية الأخيرة لهيئة الإحصاء ثبات معدل البطالة عند مستوى 6.6%، مع ارتفاع مشاركة السعوديات العاملات إلى 34% عن مواصلة الاقتصاد السعودي نجاحاته الملحوظة، واستيعاب القطاع الخاص لآلاف الوظائف كمحرك رئيسي للاقتصاد المحلي.

إن تحسن الطلب على الوظائف في القطاع الخاص، بمن فيها الوظائف القيادية والمتخصصة، سيسهم في تحقيق مبادرة رؤية 2030، التي حددت دور القطاع الخاص في تنفيذ أهداف الرؤية، لجذب المواهب ورفع التنافسية، وتوليد فرص عمل للمواطنين.

وساهمت القرارات الأخيرة المتزامنة مع جائحة كورونا، بتأجيل برنامج الدفعات، لدعم تمويل القطاع الخاص، وتحمل الدولة أجور العاملين عبر برنامج «ساند» ساهم في نجاح أعمال القطاع الخاص، وعدم تأثرها خلال الفترة الماضية بجائحة كورونا، وانعكس عنه خلق الآلاف من الوظائف خلال الفترة الماضية، وهو ما قد يستمر حتى المستقبل.

«المظالم»: 55 ألف مستفيد من تعديل بيانات التبليغ

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2091774

كشف ديوان المظالم استفادة 55 ألف مواطن من خدمة تعديل بيانات التبليغ في منصة معين الرقمية، منذ إطلاقها. وتكمن أهمية خدمة تعديل بيانات التبليغ في دعوى بما تتيحه لأطراف الدعاوى من إمكانية تعديل بيانات وعناوين التواصل الخاصة بهم أو بمن يمثلهم في الترافع أمام ديوان المظالم، إذ يستطيع أطراف الدعوى تعديل أرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكترونية والوطنية في بعض أو جميع الدعاوى الخاصة بهم لدى محاكم ديوان المظالم بمختلف مناطق المملكة دون الحاجة لزيارة المحاكم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«الضمان الصحي": نعمل على تغطية 21 مليون مستفيد بـ تأمين خاص»

المصدر: جريدة لقتصادية الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/22/article_2232776.html

أوضح شباب الغامدي الأمين العام لمجلس الضمان الصحي، أن هناك نموا في ارتفاع عدد المؤمن عليهم في السعودية بسبب الزيادة السكانية خلال الأعوام العشرة الماضية، مشيرا إلى أن 30 في المائة من سكان المملكة لديهم تأمين طبي خاص، فيما يتوقع أن تصل نسبة المؤمن عليهم خلال 2030 إلى نحو 55 في المائة من سكان المملكة.
وأضاف على هامش اللقاء المفتوح مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية، البارحة الأولى، أن عدد المستفيدين حاليا من التغطية الحكومية الصحية في المملكة بلغ 23 مليونا، فيما بلغ عدد المستفيدين من التأمين الخاص نحو 11 مليون شخص، متوقعا أن يصل عدد المستفيدين من التأمين الخاص خلال عام 2030 نحو 21 مليون شخص.
وأفاد الأمين العام لمجلس الضمان الصحي، بأنه خلال الفترة المقبلة سيكون هناك ارتفاع في عدد المؤمن عليهم "تأمينا خاصا" نتيجة تخصيص بعض القطاعات الحكومية، مشيرا إلى أن قطاع التأمين الصحي في المملكة حاليا يشكل نحو 60 في المائة من قطاع التأمين في السعودية، إضافة إلى أن مساهمة التأمين الصحي من الناتج المحلي حاليا تبلغ 0.88 في المائة، فيما ستكون خلال عام 2030 نحو 2.0 في المائة.
وأشار إلى أن هناك أبعادا في مبادئ التوجيه لتمكين قطاع التأمين الصحي في المملكة، تتمثل في الأبعاد الاقتصادية المعنية بزيادة الناتج المحلي مع السيطرة على التكاليف وزيادة تحسين المنافسة والمساهمة في نمو قطاع التأمين الصحي الخاص، فيما جاءت الأبعاد التشريعية في حوكمة أطراف العلاقة التأمينية والشفافية وإتاحة البيانات والمساواة والإنصاف، لافتا إلى أن هناك أنواعا أخرى من الأبعاد تمثلت في الأبعاد الاجتماعية والصحية.
وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، قال شباب الغامدي؛ إنه جرى خلال عام 2020 رفع مستوى الأمن السيبراني من 42 في المائة إلى 61 في المائة، فيما يستهدف المجلس رفعها مع نهاية الحالي 2021 إلى 80 في المائة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تعديل مخالفات العمل .. للتطوير لا للعقاب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/22/article_2232651.html

عبد الحميد العمري

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أخيرا قرارا مهما بتعديل مخالفات نظام العمل ولوائحه والقرارات الوزارية المنفذة له، وجاء هذا التعديل استجابة لكثير من الملاحظات والتعليقات الناشئة من أغلب منشآت القطاع الخاص، الذي يعكس تجذر مبدأ المشاركة، وروح العمل التكاملي بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص، وأن مفهوم الإشراف والرقابة والمتابعة الذي تتولى مسؤولياته الأجهزة الحكومية، قائم بالدرجة الأولى على الإصلاح والتطوير بما يخدم

الأطراف كافة، وبما تصب نتائجه الإيجابية في نهاية المطاف لمصلحة الاقتصاد الوطني، وبما يلبي احتياجات ومتطلبات كل من منشآت القطاع الخاص والمجتمع على حد سواء، وأن الغاية النهائية من الجهود والأنظمة والسياسات هي تطوير بيئة الأعمال ودعم مكوناتها بمستوياتها كافة، ورفع معدل الامتثال لأحكام نظام العمل - وفقا للحالة هنا - من قبل الأطراف ذات العلاقة، هو الركيزة الأساسية وما يمثله من أهمية قصوى لأحد أهم جوانب الاستقرار التنموي على مستوى حماية حقوق الأطراف كافة في سوق العمل المحلية بشكل عام، وحماية التوطين على وجه الخصوص، وأن إيقاع العقوبة هو الخيار الأخير إذا ما أغلقت جميع الأبواب الأخرى.

من هذا المنطلق، قوبل هذا القرار بكثير من الترحاب من لدن الأطراف كافة، في الوقت ذاته الذي كفل المحافظة على الالتزام بالنظام ولوائحه والقرارات التنفيذية المرتبطة به، ضمن عملية متوازنة تستهدف رفع معدل الامتثال إلى أعلى مستوياته الممكنة، وفي الوقت ذاته خفض الأعباء المترتبة على أي مخالفات محتملة إلى أدنى مستوياتها، بل إيجاد الخيارات البديلة التي يمكن لها أن تسهم في الخروج بفوائد إيجابية كما سيأتي إيضاحه تاليا.

كان من أبرز التغييرات التي تضمنها قرار التعديل، هو ملاءمة الغرامات المالية المترتبة على المخالفات لحجم المنشأة، وبناء على جسامة المخالفة، فقام القرار بتصنيف منشآت القطاع الخاص إلى ثلاث فئات رئيسة وفقا لعدد العاملين لديها، الفئة (أ): المنشآت التي يعمل لديها 51 عاملا فأكثر. الفئة (ب) المنشآت التي يعمل لديها بين 11 و50 عاملا. الفئة (ج) المنشآت التي يعمل لديها عشرة عمال فأقل. كما أخضعت الاعتماد النهائي للمخالفة لإجراءات صارمة بدءا من تقييد وضبط المراقب لها، مرورا بتدقيقها من فريق عمل من ذوي الخبرة القانونية والرقابية، والتأكد من صحة المخالفة المضبوطة من عدمها، ثم البت فيها إما بالقبول وإما الرفض أو حتى إعادة زيارة المنشأة، وفي حال ثبوت صحة المخالفة المضبوطة واكتمال أركانها، يتم إصدار القرار الإداري بالمخالفة آليا عبر النظام الإلكتروني، وإشعار صاحب العمل رسميا بها عبر وسيلة التواصل المسجلة في نظام الوزارة.

كما يوفر النظام إمكانية الاعتراض من قبل صاحب العمل من خلال النظام، وتقديم طلب الاعتراض إلى مركز الاعتراضات في الوزارة خلال 60 يوما من تاريخ تبليغه بالقرار الإداري، ومن ثم سيقوم فريق مكون من ذوي الخبرة الرقابية والقضائية العالية بالبت في طلب الاعتراض. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أتاح المجال أمام صاحب العمل المخالف للتقدم بطلب تسوية عبر الخدمة الإلكترونية، والاستفادة من المبادرات الخاصة بالتسويات، التي من أبرزها تخفيض قيمة الغرامة على المخالفات المضبوطة خلال أول زيارة تم رصدها أيا كان عدد المخالفات 80 في المائة (سابقا كان مسموحا بالتسوية فقط للمخالفة الأولى (مخالفة واحدة فقط) 70 في المائة)، كما تم تمديد فترة السماح بطلب تسوية المخالفات كافة ورفع نسبة التخفيض إلى 80 في المائة، مقابل توظيف عامل سعودي عن كل مخالفة (سابقا كانت النسبة 70 في المائة، واشتراط رفع طلب التسوية خلال 90 يوما من تاريخ تبليغ المخالف بالقرار الإداري.(

أما بالنسبة إلى المنشآت الناشئة ورواد الأعمال خلال العام الأول لها من بداية ممارسة أول نشاط لها، فقد تم الاكتفاء بإرشادها والاستمرار بتقديم النصح لها بما يحافظ على استدامتها، ويسمح بنموها واستمرار نشاطها، هذا إضافة إلى إطلاق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خدمة "إدارة مواقع المنشأة" على منصة قوى، التي يتم من خلالها قياس وتحديد درجة التزام منشآت القطاع الخاص بالتوطين إلكترونيا.

يحمل هذا التعديل المهم لمخالفات نظام العمل ولوائحه والقرارات الوزارية المرتبطة به دلالات إيجابية للاقتصاد الوطني عموما، ولبيئة سوق العمل المحلية على وجه الخصوص، لعل من أهمها في هذا السياق، أنها ستسهم بصورة كبيرة في تحقيق الاستقرار المنشود لمنشآت القطاع الخاص، وتقديم الدعم اللازم لنموها وتوسعها مستقبلا، كما ستساعد على تنمية القطاع الخاص وترسيخ دوره التنموي والاقتصادي، إضافة إلى دعم رواد الأعمال، وتمهيد السبل أمامهم لمزيد من مشاركتهم في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، وتوسيع فرص إيجاد مزيد من فرص العمل المأمولة والملائمة أمام الشرائح الواسعة العدد من الموارد البشرية المواطنة الباحثة عن عمل، هذا أيضا ما سيؤدي إلى تطوير بيئات عمل أكثر جاذبية أمام الباحثين عن عمل، وجعلها بيئات أكثر استدامة للعاملين فيها بشكل عام، والعمالة المواطنة على وجه الخصوص، وكل هذا في المجمل سيؤدي أيضا إلى رفع معدلات الامتثال بالنظام واللوائح التنفيذية والقرارات ذات العلاقة من قبل منشآت القطاع الخاص.

ختاما، تأتي تلك الإصلاحات المستمرة، والجهود المبذولة لأجل التطوير، ضمن مستهدفات أوسع تتسم بالأهمية التنموية الكبيرة، التي تأخذ بعين الاعتبار العمل المتكامل والمشترك بين الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص لأجل خفض معدل البطالة، والعمل المستمر لأجل إيجاد مزيد من فرص العمل الكريمة والملائمة أمام الموارد البشرية المواطنة، والمساهمة بدورها في تحسين مستويات الدخل، وتوفير أكبر قدر ممكن من خيارات تحسين ورفع جودة الحياة للأفراد والأسر، وهو الهدف الأهم الذي يتقدم على أي مستهدفات أخرى في هذا المجال، وهو أيضا ما وجد في روح تلك التعديلات الإيجابية الأخيرة، وفي الوقت ذاته لم تغفل أهمية الالتزام والامتثال الواجب بالنظام ولوائحه، إلا أنه جاء هذه المرة أكثر

توازنا وأكثر مرونة وبما لا يتسبب في وقوع أضرار أكبر من العوائد المستهدفة، وأن الأولوية دائما لمصلحة نمو القطاع الخاص الذي ستعود فوائده على الاقتصاد والمجتمع.

العنف اللفظي الوظيفي!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 جماد أول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2091748

د/إبراهيم النحاس

العنف في المجتمعات له أشكال متعددة وآثاره مدمرة وخطيرة على مستوى الأفراد والمجتمعات، هناك العنف الجسدي الذي يستخدمه البعض ضد الآخر والأخطر في اعتقادي هو العنف اللفظي الخفي الذي يمارس تجاه فئات ضعيفة وفي الغالب لا تعبر عن رفضها لهذا السلوك أو تدافع عن نفسها وخاصة في المجتمعات التي لا تزال منظومة القوانين ضعيفة في هذا السياق.

في مجتمعنا لا يمكن تعميم أن لدينا ظاهرة عنف وظيفي ولكن مع التغيرات الجذرية التي يعيشها قطاع الأعمال ودخول الملايين من السعوديين والسعوديات لهذا القطاع، وهذا جانب إيجابي لسوق العمل السعودي، يوجد تشريعات وقوانين تحمي الموظف في الشركات في حقوقه الوظيفية والمالية، وهي قوانين تحتاج إلى تطوير وبعضها إلى تغير وخاصة في ما يتعلق بأحقية فصل الموظف استنادا إلى بعض مواد نظام العمل السعودي، ولكن الأخطر والمدمر لنفسية الموظف هي تلك السلوكيات وخاصة اللفظية التي يمارسها بعض المديرين في تلك الشركات ومع التطور التكنولوجي أصبحت قروبات «الواتس أب» الخاصة بالعمل جزءاً مهماً من منظومة العمل الوظيفي في الشركات والقطاع الحكومي، لكن بعض المديرين يمارسون في تلك المجموعات عنفاً لفظياً تجاه بعض الموظفين أمام الآخرين وبشكل سلبي فيه تقليل من قيمة الموظف في حال أخطأ في إنجاز عمل معين فنجد بعض المديرين يمارسون إرهاباً لفظياً تجاه موظفيهم، وقد يكون بعض المديرين هذه هي طباعهم ولا يقصدون جرح مشاعر الآخرين ولكن في النهاية مثل هذه السلوك من بعض أفراد الإدارة العليا له انعكاسات خطيرة على الإنتاجية في تلك المؤسسة أو على جو العمل في إدارة يقودها مدير متنمر مثلاً، ما ذكرته يتعلق بالتنمر والحرب النفسية التي يشنها بعض المديرين في إداراتهم إلكترونيا والبعض من الموظفين المغلوبين على أمره يتعرضون للتهكم والسخرة والشتم أمام الآخرين في تلك المجموعات، وعلينا ألا نستهين بمثل هذه التصرفات الفوقية المريضة من البعض، وباعتقادي أن على الجهات الرسمية وخاصة وزارة الموارد البشرية والجهات ذات العلاقة، أن تتحرك في حماية الموظف في القطاع الخاص والعام من التنمر الوظيفي، بعض الأحيان نسمع عن قيام بعض الموظفين الذين قد تعرضوا للظلم والفصل التعسفي في بعض الشركات الغربية أو طلاب المدارس الذين كانت لهم تجارب شخصية قاسية سواء تحرش جنسي أو بدني ولفظي برد فعل عنيفة من قبل هؤلاء تجاه زملائهم في تلك المؤسسات التجارية والتعليمية من استخدام السلاح وقتلهم ولم تنصفهم القوانين في تلك المجتمعات.

بعض المديرين في بعض الهيئات يعتقد أن ممارسة مثل هذا السلوك هو الطريقة المثلى للإنتاجية، وقد لا يرى أن مثل الصراخ والشتم تجاه الموظفين سلوك سلبي لذا على الشركات أن يكون فيها إدارات قانونية فعالة ليس فقط تدافع عن حقوق المؤسسة فقط بل تدافع في المقام الأول عن موظفي تلك المؤسسة، أتابع في بعض وسائل التواصل الاجتماعي مثل هذه القضايا من تنمر مدير على موظف أو مراجع ومن ثم تقوم حملة في وسائل التواصل الاجتماعي ضد ذلك الموقف وتتدخل الجهات الرسمية مشكورة لنصرة المظلوم، ولكن هذا باعتقادي ليس بكافٍ فالأهم هو سن أنظمة صارمة وتطبق بحزم وقوة ضد المتنمرين من المديرين، وأن تكون هناك آلية واضحة لتطبيق تلك الأنظمة، وهذا منوط بوزارة الموارد البشرية بالمقام الأول.

أتمنى أن تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة في الحد من مثل هذه السلوكيات، خاصة أننا نستطيع الآن حفظ المواد

والمقاطع التي تتضمن تحقيراً أو تنمراً لفظياً في التصدي لمثل هذه السلوكيات. أمس تناقلت الأخبار مثلاً طرد وزيرة بريطانية وهي وزيرة الثقافة من مجموعة «واتس اب» أعضائها من حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا بسبب طلبها من زملائها بإظهار الولاء أكثر لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسن، يمكن البعض يرى أن ما تعرضت له الوزيرة تنمر إلكتروني، ولكن السؤال كم لدينا من المديرين الذين يمارسون التنمر اللفظي، وللأسف هم لا يعتقدون أنه سلوك خطير على بيئة العمل أو على السلوك الإنساني الذي قد ينتج منها، حبذا أن تقدم المؤسسات والشركات دورات في السلوك والعلاقات الإنسانية لأعضاء الإدارات العليا لديها.

كاريكاتير

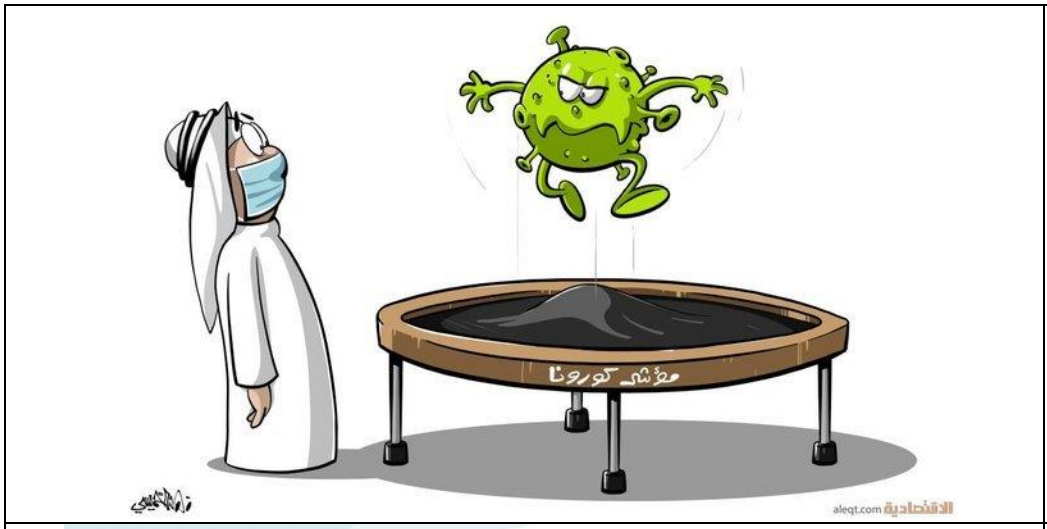

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 18 جماد اول 1443 - 22 ديسمبر 2021م

https://www.aleqt.com/2021/12/22/article_2232626.html

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 جماد اول 1443هـ - 22 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1925443